

National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces



الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية

الأمانة العامة

قسم الترجمة

أبرز ما ورد في مراكز الأبحاث والدراسات العالمية
تقرير أسبوعي



فهرس المحتويات

2.....	إندبندنت تكشف نية الأسد عقد اتفاق قريب مع الإدارة الذاتية شمال شرق سوريا
2.....	إندبندنت
4.....	الانقسامات والانتخابات والأسد يكشفون عن مستنقع أوروبا في سوريا
4.....	ميدل إيست مونيتور
6.....	التطبيع مع الأسد كارثة
6.....	فورين بوليسي
9.....	الولايات المتحدة تبرأت من انتخابات البلديات شمال شرق سوريا
9.....	معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى
10.....	السوريون في لبنان .. لم يعد أمامهم سوى إدلب أو الأسد أو البحر
10.....	دويتشه فيله
13.....	ما سبب عدم انضمام سوريا لحلفائها في حرب غزة؟.. مستشرقة إسرائيلية تجيب
13.....	قناة 12
15.....	التمهيد لحرب أهلية عربية أخرى
15.....	كارنيغي

ملاحظة: جميع الآراء والمواد الواردة في هذا التقرير تُعبر عن كاتبها أو ناشرها فقط

إندبندنت تكشف نية الأسد عقد اتفاق قريب مع الإدارة الذاتية شمال شرق سوريا

إندبندنت

(اللغة الانجليزية) 27 أيار 2024

نص المادة: أكدت مصادر إعلامية رغبة سلطة الأسد في عقد اتفاق قريب مع الإدارة الذاتية، وقوات قسد المرتبطة بها، مع تسليمها بالعجز عن المواجهة العسكرية.

ونقلت صحيفة إندبندنت عن مصدر مطلع على الاجتماع الموسع لـ "حزب البعث العربي الاشتراكي" الذي عقد في الرابع من مايو (أيار) الجاري، أن الأسد كشف عن نيته للحوار مع قسد، مستبعداً العمل العسكري للتفاهم معها، في حين ينفي المسؤولون في الإدارة التابعة لقسد وجود اتصالات مباشرة مع سلطة الأسد حتى الآن.

وقال المصدر إن الأسد الذي ترأس الاجتماع أعلن عن نيته للوصول إلى حلول سياسية مع قسد خلال أشهر قليلة، مستبعداً الحل العسكري "قولاً واحداً".



وأضاف أن بداية الوصول إلى حلول "لن تطول إلى سنوات بل لأشهر قليلة"، فيما لم يتطرق الأسد في كلمته الافتتاحية المتلفزة للأوضاع في شمال شرقي سوريا، وتحدث عن "تطوير الحزب داخلياً" وأمور أخرى.

وشهد الاجتماع "تغيرات كبيرة" أبرزها تسمية ماهر الأسد الذي يقود الفرقة الرابعة إلى جانب 44 آخرين بينهم كل من رئيس مجلس الشعب (البرلمان) ورئيس الوزراء ووزير الدفاع بحكم مناصبهم فيما انتخب آخرون في الاجتماع ليصل العدد الكلي إلى 80 عضواً.

وبحسب المصدر فإن التغيرات التي طرأت على أعضاء قيادة الحزب لم تحمل الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية على التفاؤل بشأن الوصول إلى حل.

من جانبها قللت إلهام أحمد الرئيسة المشاركة لدائرة العلاقات الخارجية في الإدارة من التغيرات الحاصلة في صفوف قيادة حزب البعث، معتبرة أن ما حدث هو في إطار حزبي داخلي.

وقالت: "نعتقد أن لا علاقة له بالتغيرات السياسية العامة، وهو إجراء حزبي بحث يتماشى مع مرحلة من المراحل لكنه محدود التأثير كون ما تم تغييره هو شخصيات لكن فعلياً المؤسسات لم تتغير وبالأيدولوجية نفسها."

وأشارت إلى أنه لا يزال هناك قراءة غير واقعية من قبل سلطة الأسد للحالة السورية ومشروع الإدارة، على حد تعبيرها، مستبعدة "أي انفتاح آني"، ومعربة عن أملها في الوقت نفسه أن ترى "مشروعنا كما هو بوصفه مشروعاً وطنياً سورياً وله أهداف وطنية سورية."

كما أكدت أحمد أن الإدارة الذاتية بصدد تطوير موقفها من إمكانية الحوار مع سلطة الأسد، إلا أنهم لا يزالون يعملون من أجل تطوير الحوار مع من سمتهم بـ "القوى الحريضة على تحقيق الاستقرار في سوريا."

لا مفاوضات بل رسائل متبادلة

أكدت المسؤولة البارزة في الإدارة التابعة لقسد والتي تسلمت منصبها الجديد بعد مغادرتها رئاسة الهيئة التنفيذية لمجلس سوريا الديمقراطية أواخر العام الماضي؛ استعداد الإدارة الدائم للحوار، مضيفة بأنهم منفتحون جداً "كوننا نؤمن بقضيتنا السورية ولا يوجد لدينا انخراطات أخرى كبقية الأطراف."

وحول وجود وفود أو لقاءات تحضر لمفاوضات بين قسد وسلطة الأسد، قالت أحمد إنه لا يوجد حالياً نقاشات بخصوص الحوار، لكنها أكدت وجود بعض الرسائل يتم تبادلها بين الطرفين من دون الكشف عن فحواها، مضيفة "نأمل في أن تلقى نتائج إيجابية في المستقبل القريب كون ذلك يخدم مصلحة سوريا ومصلحة شعبها."

وكانت الإدارة الذاتية قد أعربت في عدة مواقف سابقة عن قلقها من إمكانية انسحاب القوات الأمريكية والتحالف الدولي من شمال شرق سوريا، مطالبة واشنطن بتطمينات.

المصدر: ترجمة حلب اليوم نقلاً عن اندنندنت

الانقاسامات والانتخابات والأسد يكشفون عن مستنقع أوروبا في سوريا

ميدل إيست مونيتور

(اللغة الانجليزية) 24 أيار 2024

نص المادة: سوف يعقد الاتحاد الأوروبي اجتماعا للمانحين الأسبوع القادم من أجل إبقاء سوريا على جدول الأعمال العالمي، ولكن مع تصاعد العبء الاقتصادي والاجتماعي للاجئين على الدول المجاورة، فإن الاتحاد منقسم وعاجز عن إيجاد حلول لمعالجة هذه القضية، وفقا لدبلوماسيين .

لقد دخلت الأزمة السورية طي النسيان حيث لا تريد أي جهة إثارتها وسط الحرب المشتعلة بين إسرائيل وفلسطين ومع تصاعد التوتر ما بين إيران والقوى الغربية حيال نشاطاتها الإقليمية .

أكثر من 5 ملايين لاجئ، معظمهم في لبنان وتركيا، وملايين آخرين من النازحين داخليا ليس لديهم أي أمل في العودة إلى الديار وسط حالة من الاضطراب السياسي في البلاد منذ الانتفاضة التي اندلعت ضد حكم الرئيس بشار الأسد عام 2011 .

إن التمويل المخصص لدعمهم أخذ في النفاد، مع قيام منظمات مثل برنامج الغذاء العالمي في تخفيض المساعدات. كما أن الصعوبات الكامنة في استضافة اللاجئين أصبحت تطفو على السطح، خاصة في لبنان، حيث الوضع الاقتصادي في حالة صعبة جدا والدعوة لإعادة السوريين إلى بلادهم أصبحت من إحدى الأمور النادرة التي توحد جميع الأطراف هناك .



يقول مبعوث أوروبي سابق إلى سوريا: " ليس لدينا أية روافع لأننا لم نستأنف العلاقات مع نظام الأسد وليس هناك أية مؤشرات على أن هناك أي جهة تريد ذلك لاحقا . " ويضيف: " حتى لو فعلنا ذلك، لماذا قد تقدم سوريا الجزر للدول التي كانت معادية لها وخاصة فيما يتعلق باستعادة الأشخاص المعارضين للنظام . "

قسم الترجمة Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

عدد كبير من الدول الأوروبية الرئيسة ووزراء عرب، إضافة إلى منظمات دولية سوف يلتقون في الاجتماع الثامن لسوريا الاثنين القادم، وباستثناء الوعود الغامضة والتعهدات المالية، فليس هناك أي مؤشر على أن أوروبا يمكن أن تأخذ زمام المبادرة. تأتي هذه المباحثات قبل الانتخابات الأوروبية المقررة في 6 و9 يونيو والتي تمثل فيه الهجرة قضية مثيرة للخلاف بين الأعضاء الـ 27 في المنظمة. ومع توقع تحقيق أقصى اليمين والأحزاب الشعبوية أداء جيد فإنه لا يوجد رغبة كبيرة في دعم اللاجئين.

المؤتمر في حد ذاته تغير منذ 8 أعوام. حيث انخفض مستوى التمثيل فيه. دول مثل روسيا، وهي اللاعب الرئيس في دعم الأسد، لم يعد توجه له دعوة بعد غزوه لأوكرانيا. الوضع الجيوسياسي الدولي وانخفاض حدة الصراع جعل من سوريا بعيدة عن شاشة الرادار العالمي. يبدو أن دول الخليج العربي، التي كانت مساهمة بشكل كبير في سوريا، أصبحت غير مهتمة، حيث أنها لم تقدم أي مساهمة عام 2023، رغم أن بعضهم وعلى خلاف شركائهم الأوروبيين قد أعادوا علاقاتهم مع حكومة الأسد، وذلك بناء على الحقائق الموجودة على الأرض. هناك انقسام داخل الاتحاد الأوروبي على هذا الموضوع. بعض الدول، مثل إيطاليا وقبرص، أكثر انفتاحاً للدخول في شكل من أشكال الحوار مع الأسد لمناقشة سبل الحوار الممكنة لزيادة ودعم عمليات العودة الطوعية بالاشتراك مع الأمم المتحدة وتحت رعايتها. وهناك دول أخرى، مثل فرنسا التي تعترف بالضغط التي يشكله اللاجئون على لبنان وتخشى من صراع أوسع بين حزب الله وإسرائيل، لا زالت مصرة على أنه لا يمكن أن يكون هناك أي حوار مع نظام الأسد حتى يتم استيفاء شروط أساسية معينة. ولكن الحقيقة على الأرض تفرض مناقشة هذه القضية.

في مؤشر على حدة التوترات بين الاتحاد الأوروبي والدول المضيفة للاجئين، هدد رئيس الوزراء اللبناني برفض حزمة مساعدات قيمتها مليار دولار من الاتحاد الأوروبي تم الإعلان عنها بداية هذا الشهر، واصفا إياها بأنها "رشوة" من أجل إبقائهم طي النسيان في لبنان بدلا من إعادة توطينهم بشكل دائم في أوروبا أو إعادتهم إلى سوريا.

وكان رئيس وزراء حكومة تصريف الأعمال في لبنان، نجيب ميقاتي، والذي لن يحضر مؤتمر بروكسل على خلاف العام الماضي، قال إن بيروت سوف تبدأ التعامل هذه القضية بنفسها دون الحاجة إلى أي مساعدة خارجية. وكانت النتيجة زيادة في قوارب اللاجئين المتجهة من لبنان إلى أوروبا، حيث أصبحت قبرص القريبة وإيطاليا بشكل أكبر الوجهات الرئيسة، مما دفع بعض الدول لقرع جرس الإنذار خوفا من تدفق لاجئين جدد إلى الاتحاد الأوروبي.

قال الرئيس القبرصي، نيكوس خريستودوليس هذا الشهر خلال زيارته إلى لبنان: "دعوني أكون واضحا، الوضع الحالي لا يمكن أن يكون مستداما في لبنان كما هو الحال في قبرص كما أنه ليس مستداما للاتحاد الأوروبي. كما أنه لم يكن مستداما لسنوات طويلة."

في إشارة إلى الانقسامات في أوروبا، أصدرت ثمان دول – النمسا، التشيك، قبرص، الدنمارك، اليونان، إيطاليا، مالطا، بولندا- الأسبوع الماضي بيانا مشتركا بعد محادثات جرت في قبرص، في مخالفة للمواقف السابقة للاتحاد. حيث قالوا إن الديناميكيات قد تغيرت في سوريا وأنه وفي حين أن الاستقرار السياسي ليس موجودا بعد، فإن الأمور تطورت بما يكفي لإعادة تقييم الوضع من أجل إيجاد سبل أكثر فاعلية للتعامل مع هذه القضية. قال أحد الدبلوماسيين من إحدى الدول التي شاركت في المحادثات التي عقدت في قبرص: "لا أعتقد أنه يمكن أن يكون هناك تحرك كبير فيما يتعلق بموقف الاتحاد الأوروبي، ولكن ربما يكون هناك خطوات متواضعة للمشاركة ومعرفة ما يمكن فعله في أماكن مختلفة." ولكن دبلوماسيا فرنسيا كان أكثر صراحة قال: "سيأتي يوم الثلاثاء، وسوف توضع سوريا تحت السجادة وتطوى تماما.

وسوف يترك اللبنانيون للتعامل مع هذه الأزمة بمفردهم". (ترجمة مركز الشرق العربي)

المصدر: ميدل إيست مونيتور

التطبيع مع الأسد كارثة

فورين بوليسي

تشارلز ليستر

(اللغة الانجليزية) 30 أيار 2024

نص المقال: قبل عام واحد تم الترحيب بعودة الرئيس السوري بشار الأسد إلى الجامعة العربية وسط حالة عالية من الصخب، حيث سار على البساط الأرجواني في أثناء انضمامه إلى القمة التي عقدت في جدة في السعودية. تم اتخاذ قرار عودة سوريا إلى الجامعة العربية بعد 12 عاما من العزلة وسط حملة إقليمية كبيرة لإعادة التعامل مع نظام الأسد، من أجل تطبيع الحالة الدبلوماسية والأمنية معه، ومن أجل إقناعه بمد يد المساعدة في حل بعض من أكبر الآثار الناتجة عن الأزمة السورية الطويلة. في تصريحاته الرسمية في القمة في مايو 2023، احتفى الأسد بما أطلق عليه بأنه: "فرصة تاريخية للسلام في منطقتنا، والتنمية والازدهار بدلا من الحرب والدمار". وبعد مرور عام تقريبا، وفي 16 مايو من هذا العام، عاد الأسد إلى الطاولة إلى جانب أعضاء الجامعة العربية في القمة التي عقدت في المنامة، عاصمة البحرين.



ولكن هذه المرة، سُمح له بالحضور شرط أن يلتزم الصمت طول الوقت. ولكن ترى ما هو السبب؟ إن الجهود التي بذلتها الدول العربية لإخراج الأسد من العزلة وجعل نظامه لاعبا مسئولا جاءت بنتائج عكسية تماما. حيث لم يقتصر الأمر على الفشل في إقناع الأسد بتقديم أي تنازلات. لقد تفاقم كل جانب من جوانب الأزمة السورية منذ أن وطأت قدم الأسد أرض السعودية العام الماضي.

قسم الترجمة Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

قبل وقت قصير من انضمام سوريا إلى الجامعة العربية، اجتمعت الدول العربية الرئيسة الأكثر دعماً لتطبيع العلاقات في الأردن مع وزير الخارجية السورية من أجل وضع أساس عملي لدور عربي قيادي في الجهود الرامية إلى حل الأزمة السورية. وفقاً لبيان عمان الصادر بعد الاجتماع وسلسلة من الوثائق التابعة له، فقد حددت المبادرة خمس أولويات يجب تحقيقها من خلال ما أصبح يطلق عليه لجنة الاتصال العربية. وهذه الأولويات الخمس هي: زيادة نطاق تسليم وتوزيع المساعدات الإنسانية وخلق الظروف الملائمة لعودة جماعية للاجئين وإنهاء إنتاج وتصدير المخدرات غير المشروعة من سوريا، وعودة تفعيل اللجنة الدستورية والوصول إلى صيغة للحل السياسي متفق مع قرار الأمم المتحدة رقم 2245 وإنشاء هيئة أمنية دولية لتنسيق الجهود الرامية إلى مواجهة الإرهاب في سوريا.

منذ ذلك الحين، اجتمعت لجنة الاتصال العربية عدة مرات، واستمرت الارتباطات الإقليمية الثنائية مع نظام الأسد – ولكن العمل على النقاط الخمسة لم يتحقق على الأرض مطلقاً. لم يتخط مبدأ "خطوة مقابل خطوة" الذي وضع من أجل تنفيذ التنازلات المتبادلة بين الطرفين أبعد من موجة من الزيارات عالية المستوى مع الأسد في بداية 2023 إضافة إلى عودته إلى الجامعة العربية. عندما يتعلق الأمر بالعملية السياسية، لم يقتصر الأمر على عدم إحراز أي تقدم ملموس، ولكن اللجنة الدستورية في حالة موت حالياً، وقد أخبر الأسد الدول العربية في العديد من المناسبات رفضه المشاركة في أي عمليات مماثلة في المستقبل.

في العام الماضي، ظل وصول المساعدات مقيداً كما هو الحال سابقاً، وانخفض مستوى المساعدات إلى حده الأدنى على الإطلاق، وسط تخفيض ضخم جداً. وفي حين أن 90% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر، فإن برنامج الغذاء العالمي أوقف عملياته بشكل كامل في سوريا، كما أن خطة الاستجابة التابعة للأمم المتحدة حصلت على تمويل لا يتجاوز 6% من حجمها الكامل. في هذه الأثناء، لا زال اللاجئون يرفضون العودة إلى سوريا التي لا زالت تحت حكم الأسد، حيث تشير استطلاعات الأمم المتحدة إلى أن 1% فقط منهم ربما يفكرون في العودة مستقبلاً إذا استمرت الظروف الحالية. ومع الشعور بالضغط المتزايد، لجأت الأردن ولبنان وتركيا إلى مستويات مختلفة من الترحيل القسري للاجئين في انتهاك واضح للقانون الدولي.

وبينما يستمر الصراع المميت في كل ناحية من أنحاء البلاد، فإن تجارة المخدرات – المدعومة والمحمية من قبل النظام – لا زالت مستمرة بوتيرة مرتفعة، حيث يتم تصدير ما قيمته مليارات الدولارات من الأمفيامين الكبتاجون إلى جميع أنحاء المنطقة، وذلك باستخدام طرق التهريب المحلية والإقليمية والدولية براً وبحراً. في الواقع، فإن صناعة تهريب المخدرات التي يسهلها النظام قد تضاعفت معدلاتها على الحدود الأردنية في الأشهر الـ 12 الماضية. ولزيادة الوضع تعقيداً، وفي خلال 48 ساعة من تعيين السعودية سفيراً لها في سوريا في 26 مايو، فإن ما يقرب من 75 مليون دولار من الكبتاغون الذي تصنعه جهات تابعة لنظام الأسد تم ضبطهم على الأرض السعودية، وما يقرب من 40 مليون دولار من نفس المادة ضبطت في العراق.

لم تستمر تجارة المخدرات التي يمارسها النظام فقط، ولكن أشكالها تنوعت، لتشمل الآن، الكريستال ميث والأسلحة، التي يتم إيصالها عن طريق الطائرات دون طيار ومجموعات معقدة التنظيم من المهربين المدججين بالسلاح على صلة بالفرقة الرابعة في الجيش السوري ووكلاء متحالفين مع إيران. لخشيته الكبيرة من خطر المخدرات، استثمر الأردن جهداً كبيراً في إنشاء علاقة مع مخابرات النظام السوري، ولكنه الآن قام باستدارة في موقفه 180 درجة واتجه نحو إسقاط المسيرات والدخول في اشتباكات عنيفة على طول الحدود السورية وقام بتنفيذ غارات في عمق المناطق التي يسيطر عليها النظام في الداخل السوري.

مع وضوح حالة الشعور بالفشل، سعت الدول الإقليمية في البداية إلى محاولة إشراك الولايات المتحدة والشركاء الأوروبيين في هذا المسار المتعلق بسوريا، ولكن جميع الطاقات التي كانت تتجه نحو ذلك سرعان ما خبت بعد هجوم حماس على إسرائيل والحملة الإسرائيلية التي

قسم الترجمة Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

أسفرت عن ذلك في غزة. هذا العام، تم تأجيل مؤتمر مجموعة الاتصال العربية الذي كان معداً له سابقاً وسط عرقلة النظام السوري ورفض دول مثل الأردن المشاركة فيه. إن وقوف الأردن مثل هذا الموقف أمر غير مفاجئ كما أنه يوضح أيضاً حالة الفشل العميق للمبادرة العربية. يمكننا القول إن العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني كان هو المهندس الرئيس لبرنامج التطبيع، حيث قدمت حكومته ورقة بيضاء حول عودة سوريا في 2021 وتم التباحث فيها بشكل مكثف في موسكو وواشنطن وأماكن أخرى.

في نهاية المطاف، وبعد أكثر من 13 عاماً، فإن الأزمة السورية لازالت بعيدة كل البعد عن الحل، في الوقت الذي أصبحت فيه الظروف في البلاد أسوأ من أي وقت سبق ولا زالت مستمرة في التدهور. الجهود الإقليمية لدفع الأمور قدماً فشلت فشلاً ذريعاً لأنها كانت مدفوعة بافتراضات خاطئة تماماً. هذا لا يعني أن الدبلوماسية عديمة الفائدة، ولكنها لا يمكن أن تنجح إذا تم منح النظام مكافآت غير مشروطة منذ البداية. كما أنها تتطلب جهداً جماعياً، وإرادة واستثماراً جاداً من قبل المجتمع الدولي برمته. لا يمكن لحالة اللامبالاة الأمريكية أن تسمّر إذا كان لدى سوريا أي بصيص من الأمل في أن تتخلص من الكارثة الحالية التي تعيشها.

تضاءل الاهتمام في الولايات المتحدة في سوريا لسنوات، ولكن إدارة بايدن دفعت بهدوء تجاه إعادة العلاقات العام الماضي ومنعت الكونغرس بفعالية من أن يمضي قدماً في الموافقة على مشروع يمنع التطبيع مع الأسد. وفي حين أنها ترفض التطبيع نظرياً، إلا أنها لم تقم بما يجب لوقف ذلك، وتدخلها في عملية صياغة التشريع اللازم في الكونغرس أرسل إشارات مقلقة. في ظل الوضع القائم، فإن قانون القيصر للحماية المدنية سوف ينتهي في ديسمبر، ودون هذا القانون، فإن الحكومات والهيئات حول العالم سوف تكون في حل من أمرها من حيث إعادة العلاقات والاستثمار مع النظام بشكل كامل تقريباً. وهذا الفراغ يجب أن يُملأ وبسرعة.

(ترجمة مركز الشرق العربي)

المصدر: فورين بوليسي

الولايات المتحدة تبرأت من انتخابات البلديات شمال شرق سوريا

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى

(اللغة الانجليزية) 02 حزيران 2024

نص المادة: رأى الباحث المساهم في معهد "واشنطن لسياسات الشرق الأدنى" براء صبري، أن الولايات المتحدة تبرأت صراحة من انتخابات البلديات بمناطق سيطرة "الإدارة الذاتية" التابعة لـ "قسد" شمال شرقي سوريا. وقال صبري لصحيفة "الشرق الأوسط" السعودية، إن واشنطن "تعطي إشارة إلى أن الانتخابات بحد ذاتها غير سليمة حسب المعايير الديمقراطية." وأوضح أن الإشارة الأمريكية تتضمن "تحذيراً واضحاً" من وجود مخاطر قد تترتب على إجراء هذه الانتخابات، بما في ذلك شن هجوم بري عسكري تركي جديد. وأضاف: "يبدو أن موقف واشنطن واضح، أنها غير معنية في حال حدوث هجوم تركي جديد على مناطق الإدارة، وتقدمت خطوة في التهرب من المسؤولية المترتبة على حماية شريكها في سوريا."



ولفت صبري إلى أن واشنطن قدمت "هدية مجانية" إلى تركيا، من جهة طمأنتها بعدم التصادم معها في حال نفذت عملاً عسكرياً ضد حلفائها في سوريا، في إشارة إلى قوات "قسد". وكانت السفارة الأمريكية في سوريا، كشفت عن أن واشنطن حثت "الإدارة الذاتية" على عدم المضي في هذه الخطوة، لأن "الظروف الملائمة لمثل هذه الانتخابات غير متوفرة في شمال وشرق سوريا بالوقت الحاضر."

المصدر: [ترجمة سوريا نيوز نقلاً عن معهد "واشنطن لسياسات الشرق الأدنى"](#)

السوريون في لبنان .. لم يعد أمامهم سوى إدلب أو الأسد أو البحر
دويتشه فيله

(اللغة الانجليزية) 01 حزيران 2024

نص المقال: لم يكن وليد محمد عبد الباقي يفكر في ترك لبنان والعودة إلى سوريا، لكن بعد وفاة ابنه عليّ نتيجة تعرضه لضرب عنيف اتخذ وليد القرار بالعودة لسوريا.

يقول وليد، اللاجئ السوري، الذي تعيش عائلته في لبنان منذ عام 2012، لـ DW: "لقد قصدت ابني بيروت، في طريقه إلى منزل أخته في صيدا. لكن عندما وصل إلى هناك، كان الظلام قد حلّ، ولم يتمكن من العثور على المنزل."

بعد ذلك، فقدت العائلة الاتصال بعليّ، الذي كان يبلغ من العمر 30 عاماً، لأكثر من أسبوعين، ليكتشفوا لاحقاً أن أفراد عصابة ضربوه بشدة لدرجة أنهم كسروا جمجمته وضلوعه، ما أدى إلى حدوث نزيف داخلي. وبعد اقتراف فعلتهم الشنيعة ألقوا به أمام مركز للشرطة.

ويؤكد وليد محمد عبد الباقي، الذي يبلغ من العمر 50 عاماً، أنهم "اعتدوا على ولده لأنه سوري".

ويشهد لبنان موجة متزايدة من المشاعر المعادية للاجئين السوريين. يبلغ عدد سكان لبنان أكثر من 5.2 مليون نسمة، ويستضيف البلد فوقهم ما يقدر بنحو 1.5 مليون سوري، حسب مصادر لبنانية. وعلى خلفية الأزمات الاقتصادية والسياسية، تفاقمت التوترات بين اللبنانيين واللاجئين السوريين في السنوات الأخيرة.



© Lebanese Army Website/AP Photo/picture

قسم الترجمة Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

يقوم الجيش اللبناني بترحيل السوريين قسراً من لبنان فيما يطلق عليه "عودة طوعية"، على الرغم من أن حياتهم معرضة للخطر تحت رحمة النظام السوري. وتقول المنظمات الحقوقية إن التغييرات الأخيرة في سياسة الهجرة في الاتحاد الأوروبي لا تؤدي إلا إلى تفاقم مأساة السوريين في لبنان. وبالنسبة لعبد الباقي وعائلته، كانت النتيجة مأساوية بالفعل: فقد توفي علي متأثراً بجراحه. ولم يعد لدى العائلة أي خيار سوى العودة إلى سوريا، ولكن ليس إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وبدلاً من ذلك، قصدت العائلة إدلب، وهي منطقة في شمال غرب سوريا تسيطر عليها جماعات معارضة.

"يحاول بعض السوريين الهروب من لبنان إلى أوروبا عن طريق البحر. لكنهم يضطرون إلى بيع كل شيء لجمع الأموال لمهربي البشر، وقد يغرقون في البحر"، يوضح عبد الباقي سبب اختياره إدلب. في الواقع لم تكن لديهم رفاهية الاختيار. واستغرقت الرحلة إلى إدلب أسبوعاً. في الرحلة إلى إدلب، يبقى خطر الوقوع بيد بقوات الحكومة السورية قائماً. قوات الديكتاتور بشار الأسد ترى في أي ذهاب لإدلب عدواً. وكشفت صحيفة المدين التي تتخذ من بيروت مقراً لها العام الماضي اختفاء الكثير من الشباب العائدين. ويُعتقد أنهم مسجونون أو أُجبروا على الالتحاق بالجيش السوري أو ماتوا.

يضطر قاصدو إدلب إلى رشوة عناصر الجيش السوري التابع للأسد عند نقاط التفتيش. ويضطر المطلوبون من النظام إلى القيام برحلة أكثر صعوبة عبر الممرات الجبلية الوعرة بعيداً عن حواجز الأسد، وعادة ما يدفعون لمهربي البشر حوالي 650 دولاراً للوصول إلى إدلب. عائلة وليد محمد عبد الباقي ليست العائلة السورية اليايسة الوحيدة التي اختارت هذه الرحلة الصعبة والخطيرة إلى إدلب. هذا على الرغم من أن القوات الجوية الروسية، المتحالفة مع نظام الأسد، لا تزال تقصف إدلب على نحو متواتر. منذ بداية العام الحالي وحتى هذا الأسبوع، يقول الدفاع المدني السوري المعارض، "الخوذ البيضاء"، إنه تعامل مع تبعات 373 هجوماً، أسفرت عن مقتل 31 شخصاً وإصابة 146 آخرين.

وأفصحت السلطات في إدلب لـ DW أنها تقوم بتجهيز الخيام لاستقبال الوافدين الجدد من لبنان.

ويعيش ما يقدر بنحو 4.5 مليون شخص في شمال غرب سوريا، في محافظتي إدلب ومناطق من محافظة حلب، وتخضع معظمها لسيطرة جماعات المعارضة الإسلامية. من بين هؤلاء، "يحتاج 4.1 مليون إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية، و3.7 مليون يعانون من انعدام الأمن الغذائي، و2.9 مليون نازح داخل سوريا، و2 مليون يعيشون في مخيمات"، حسبما ذكرت المؤسسة البريطانية "Syria Relief" إغاثة سوريا) في وقت سابق من هذا العام.

ولكن المساعدات المقدمة إلى تلك المناطق الواقعة في شمال غرب سوريا تقلصت. وفي وقت سابق من هذا العام، اضطر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة إلى خفض المساعدات الغذائية بسبب تخفيض التمويل.

وفي مؤتمر عقد في بروكسل قبل أيام، تعهد المانحون الدوليون، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، بتقديم مبلغ إضافي قدره 7.5 مليار يورو لمساعدة السوريين في الشرق الأوسط. وكان هذا أكثر مما طلبته الأمم المتحدة ولكنه أقل من المبلغ الذي تعهدت به في السنوات السابقة.

وقالت رينيم أحمد، المتحدث باسم منظمة "The Syria Campaign" الحملة السورية) ومقرها المملكة المتحدة، لـ DW: من المقلق للغاية أن يضطر بعض اللاجئين إلى اختيار منطقة حرب للهروب من المضايقات والخوف الذي يتعرض له كثير من السوريين في لبنان". وأكدت رينيم أحمد أن سوريا ليست آمنة للعودة إليها، مرددة ما قاله دبلوماسيون من الاتحاد الأوروبي في وقت سابق من الأسبوع الماضي خلال مؤتمر المانحين.

ولسوء الحظ، يؤكد العديد من السوريين أن لبنان لم يعد هو الآخر آمناً أيضاً.

كان رمزي اليوسف يعمل في لبنان منذ عام 2009 ويعود لزيارة أهله بين الحين والآخر. ولكن بعد اندلاع الحرب في سوريا قرر البقاء في لبنان. لكن الآن عاد الرجل البالغ من العمر 43 عاماً أيضاً إلى إدلب. وقال رمزي اليوسف لـ DW: "هناك عدة أسباب: أولاً بسبب العنصرية [في لبنان]. وثانياً، بسبب انعدام الأمن. وثالثاً لمنعنا من العمل."

حوالي نصف السوريين في لبنان، نحو 815.000، مسجلون بشكل رسمي لدى الأمم المتحدة كلاجئين ولكن لا يُسمح لهم بالعمل. ويقول رمزي اليوسف: "إما أن تكون أوراقك سليمة وممنوعاً من العمل، أو أن تكون متسولاً أو مجرماً."

كتب له عمر جديد

لم يكن الوصول إلى إدلب سهلاً على الإطلاق، ولم يحالف الحظ عائلة رمزي اليوسف؛ إذ اعتقلوا على يد قوات الأسد عند نقطة تفتيش. بقيت زوجة اليوسف وأبناؤه في السجن لمدة أسبوع، فيما تم نقله إلى سجن آخر حيث تعرض للتعذيب.

يعلق رمزي اليوسف: "لم يكن لدي أي علاقة بها [الاحتجاجات المناهضة للحكومة في 2011]، كنت أعمل وقتها في لبنان. لكنك تحمل المسؤولية على أي حال. يقومون بتعذيبك ولا مفر من الاعتراف بما يريدونه."

بعد السجن أجبر على الالتحاق بصفوف جيش النظام السوري، ولكنه تمكن من الفرار بعد أسبوعين ووصل إلى إدلب. ويختم رمزي اليوسف حديثه لـ DW بالقول: "أشكر الله على وصولي إلى هنا بالسلامة."

المصدر: ترجمة موقع عكس السير نقلاً عن دويتشه فيله

ما سبب عدم انضمام سوريا لحلفائها في حرب غزة؟.. مستشرقة إسرائيلية تجيب

قناة 12

كارميت فالنسي

(اللغة العبرية) 20 أيار 2024

نص المقال: منذ اندلاع الحرب في غزة، واجهت دولة الاحتلال تحديات متعددة الساحات من إيران وحلفائها في المنطقة، في المقام الأول حزب الله، والحوثيون في اليمن، والمليشيات الشيعية في العراق، ومؤخراً من إيران نفسها. ولكن من ناحية أخرى، في سوريا، وباستثناء عدد قليل من حوادث إطلاق النار المنسوبة بشكل رئيسي إلى عناصر فلسطينية، والهجمات التي تشنها المليشيات الإيرانية ضد القواعد الأمريكية في البلاد، لم يتم تشكيل أي جبهة نشطة في المنطقة الحدودية في الجولان، وقد اختار الرئيس بشار الأسد عدم الانضمام إلى هذه الحرب، لتحويل سوريا إلى ساحة معركة أخرى تتحدى الاحتلال الإسرائيلي. كارميت فالنسي مسئولة برنامج الجبهة الشمالية في معهد دراسات الأمن القومي بجامعة تل أبيب، اهتمت بهذا الموضوع زاعمة أنه "في بداية الحرب، أرسلت دولة الاحتلال رسائل تهديد للأسد، مفادها أن الدخول في المعركة سيعرض دمشق ووجوده فيها للخطر، وهو بعد 13 عامًا من الحرب الأهلية الدموية، ولا يزال يواجه تهديدات داخلية من داعش والجماعات المسلحة الأخرى، يدرك جيدًا القدرة العسكرية الإسرائيلية في سوريا، ولا يرغب بتعرض حكمه للخطر مرة أخرى."



وأضافت في مقال نشرته القناة 12 العبرية، وترجمته "عربي 21" أن "العلاقات السورية مع حركة حماس تدهورت بعد الثورة في سوريا، رغم مصالحتها في أكتوبر 2022، نتيجة ضغوط إيران وحزب الله لتوسيع محور المقاومة في إطار التحضير للاستراتيجية المتعددة الساحات، لكن الأسد صرح أكثر من مرة أن العلاقات لن تعود لطبيعتها، ومن المرجح أن سبب عدم التدخل السوري يكمن في توجيهات "المحور"، وليس في

قسم الترجمة Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

قرار الأسد فقط، وربما أن إيران الطامحة لتحدي إسرائيل على أكبر عدد ممكن من الجبهات، لكنها ليست مستعدة للتضحية بالحليف السوري، وهو مركز إقليمي ولوجستي مهم للمحور، وترغب بالحفاظ عليه.

وأوضحت أن "التصور الإيراني يرى أنه من الصواب استنفاد الاستعانة بوكلاء آخرين، ورغم الدور المحدود الذي تلعبه الساحة السورية في الحرب في غزة، إلا أن عواقب الحرب لا تفوتها، وتنتج تغيرات قد تؤثر على الواقع في سوريا، حتى في اليوم التالي للحرب."

وأشارت أن "إطلاق النار المتقطع من سوريا باتجاه الاحتلال، واستمرار نقل الأسلحة، والفهم الإسرائيلي بأن سوريا مسرح عمل مناسب للرد على هجمات المحور، أدى لزيادة الهجمات على إيران ووكلائها هناك، مع أن التغيير واضح في ظل الحرب، ليس فقط في ارتفاع معدلات الهجمات مقارنة بأيام (المعركة بين الحروب)، بل في طبيعة النشاط المخالف لقواعد اللعبة السابقة التي تجنبت فيها إسرائيل قتل الإيرانيين أو عناصر حزب الله على الأراضي السورية، حيث أتاح لها زخم الحرب على غزة فرصة لتغيير القواعد، وتحمل مخاطر أكبر تشمل الإضرار باللاعبين الرئيسيين المسؤولين عن مشروع الترسخ الإيراني في سوريا."

وأكدت أن "هذا التغيير الإسرائيلي في قواعد اللعبة باستهداف وقتل مسئولين عسكريين إيرانيين استجلب عليها دفع ثمن هجوم صاروخي غير مسبوق من إيران، بشكل كاد أن يشكل معادلة جديدة بينهما، مع العلم أن عمليات نقل الأسلحة عبر سوريا استمرت خلال حرب غزة بكثافة أكبر، لكن عدد الهجمات الإسرائيلية دفع إيران وتابعيها لإجلاء بعض مشغليها من سوريا من أجل تقليل احتمالات إلحاق الضرر بمنشآتهم، خاصة "فرقة الإمام الحسين"، التابعة لفيلق القدس."

وأضافت أن "الوجود الروسي في سوريا ساهم في موقفها من حرب غزة، فرغم أنها لا تزال لاعباً رئيسياً هناك، وتحفظ بقواتها في جميع أنحاء، لكن اهتمامها الموجه لأوكرانيا كان له أثر في دعمها للنظام السوري، ورغم تزايد النشاط الإسرائيلي ضده، فلم تكن هناك إدانات غير عادية من موسكو كالماضي، لكنها في كانون الثاني/يناير 2024، اتخذت خطوة مفاجئة يمكن تفسيرها بأنها تحدي لأنشطة إسرائيل في سوريا، عندما بدأت طائراتها دوريات على طول "خط برافو" لوقف إطلاق النار لمراقبة الوضع، وإقامة نقطة مراقبة جديدة مرفوعة بالعلم الروسي، تم نصبها في مرتفعات الجولان في إشارة واضحة لإسرائيل عن الوجود الروسي في المنطقة."

وأوضحت أن "العنف الداخلي في سوريا يتزايد، فمنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، وهناك تصاعد في الصراعات الداخلية، وتزايدت هجمات القوات السورية والروسية على البنية التحتية المدنية في إدلب؛ وتصاعدت الاحتجاجات والاشتباكات العنيفة بين التنظيم المسيطر على إدلب وهيئة تحرير الشام وتنظيمات محلية، يستغل تنظيم داعش الاهتمام الإقليمي والدولي بغزة، ويرفع رأسه في سوريا بأكثر من 50 هجوماً بين تموز/يوليو وكانون الأول/ديسمبر 2023 في وسطها وشرقها، مع تنامي الاحتجاجات شعبية ضد النظام في ظل الضائقة الاقتصادية التي يعيشها الأهالي، وعلى رأسهم الدروز في السويداء؛ والهجمات التركية ضد أهداف كردية، وأخيراً الهجمات الأردنية ضد صناعة تهريب المخدرات المزدهرة." يمكن الخروج بتفسيرات إسرائيلية للموقف السوري الرسمي السلبي من العدوان على غزة، أهمها أن الضغوط التي مارسها الاحتلال على الأسد أتت -بشمارها، لكن هذا لا يعني أن سوريا ستبقى في الحرب المقبلة ضد حزب الله أو ضد إيران ساحة هادئة ومنضبطة، لأن سنوات الاستثمار الإيراني فيها سيأتي أوان استغلالها، مما قد يستدعي من الاحتلال التفكير خارج الصندوق، واعتماد أدوات أخرى، بهدف تعزيز العناصر المعادية لحماس في النظام السوري، والمتطلعة لهدوء مع حدود الاحتلال، واستخدام ما تصفه بـ"التكتيكات السرية" بهدف تعطيل النفوذ الإيراني هناك، ومنع من أن تصبح جبهة قتال أخرى في رؤية المحور المتعددة المجالات. (ترجمة موقع عربي21)

المصدر: قناة 12

التمهيد لحرب أهلية عربية أخرى
كارنيغي

يزيد الصايغ

(اللغة العربية والإنجليزية) 27 أيار 2024

نص المقال: ستكون خطة بايدن "اليوم التالي" في غزة كارثية ما لم تقترن بوعد إقامة الدولة الفلسطينية.



فيما وصلت الحرب الدائرة في غزة إلى طريق مسدود مميت، يبدو أن إدارة بايدن تتحدث مجدداً عن "اليوم التالي" لهذا الصراع. فقد صرح وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في 12 أيار/مايو أن واشنطن "تعمل منذ أسابيع كثيرة على وضع خطط موثوقة للأمن والحكم وإعادة الإعمار" في غزة. وهذه المرة، تحث الإدارة الأمريكية كلاً من مصر والإمارات العربية المتحدة والمغرب على نشر قوة عربية مشتركة لحفظ السلام في قطاع غزة عند توقف القتال، تتولى صون الأمن فيه إلى حين إرساء حضور أمني فلسطيني موثوق هناك. في المقابل، اقترح الوزير في مجلس الحرب الإسرائيلي، بيني غانتس، "إنشاء إدارة أميركية وأوروبية وعربية وفلسطينية" تدير الشؤون المدنية في غزة إلى حين تشكيل حكومة جديدة، على أن تحافظ إسرائيل في غضون ذلك على درجة من "السيطرة الأمنية".

تُصوّر إدارة بايدن وكذلك غانتس مقترحيهما على أنهما مؤقتان، ولكن سيثبت أنهما غير محددي المدة طالما أن الاستقلال الفلسطيني ليس هو الهدف النهائي على نحو لا لبس فيه. ومع ذلك، لا تزال إدارة بايدن مترددة في ممارسة الضغط اللازم لإرغام رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على المشاركة حتى في أبسط مقترحاتها. فهي إذ حذرت من اجتياح رفح من دون خطة مناسبة لحماية مئات آلاف الفلسطينيين الذين

قسم الترجمة Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

لا يزالون هناك، أبلغت الكونغرس بعزمها إرسال مليار دولار من المساعدات العسكرية إلى إسرائيل حتى بعد بدء الهجوم البري الإسرائيلي من دون هكذا خطة. إن كانت الإدارة تراهن على غانتس لإطاحة نتنياهو، فعجزها عن ممارسة أي ضغط مُجدٍ على رئيس الوزراء لن يؤدي إلا إلى تعزيز وضعه في الداخل وتقويض غانتس.

لكن هذا كله أبسط الأمور، إذ طالما لا توجد رؤية واضحة بشأن الدولة الفلسطينية، وخارطة طريق لإقامتها، لن تكون القوات المؤقتة المزعومة والإدارة الانتقالية في غزة إلا دائمتين. والأسوأ أن احتمال دخول قوات حفظ السلام في صدامٍ مباشر مع السكان الذين يُفترض بها ضبط أمنهم، إن لم يكن حمايتهم، سيزداد كلما طال أمد الإبقاء على هذه الترتيبات من دون أفق سياسي جلي. ولن تحقق القوات العربية نتيجة أفضل من القوات غير العربية، أيًا تكن جنسياتها أو ارتباطها الديني والثقافي المفترض بالفلسطينيين.

هذا، ومن شأن حتى أبسط مهمة معقولة لحفظ السلام - لضمان مرحلة "استقرار" أولية إلى حين إرساء ترتيبات محلية جديدة للحكم الفلسطيني - أن تطرح تحديات كبرى. فهل من المفترض أن تعمل قوة حفظ السلام على نزع سلاح عناصر حماس وغيرهم من المقاتلين، أو اعتقالهم، أو تفكيك منظماتهم؟ وهل ستتولى تمشيط قطاع غزة برمته منزلًا منزلًا؟ أم إنها ستأمل بصورة عمياء أن يستمر المواطنون المحليون بالترحيب بعناصرها وحمايتهم، حتى لو أصبحت آفاق الاستقلال أبعد من أي وقت مضى؟ سينتهي المطاف بقوات حفظ السلام إلى التسبب بالمزيد من الخسائر في صفوف أهالي نالوا نصيبهم من الأذى، ناهيك عن تكبد تلك القوات الخسائر أيضًا.

أما دمج قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في قوة حفظ السلام المقترحة لغزة، أو إيكال المهمة إليها بعد مرحلة أولية يُصار فيها إلى تحقيق الاستقرار، فلن يضمن نتيجة أفضل. بل على العكس تمامًا، من شأن نشر قوات من السلطة الفلسطينية موالية لحركة فتح، سواء كانت من الضفة الغربية أم غزة، أن يزيد احتمال تصفية الحسابات بالعنف مع حماس، التي بينها وبين فتح تنافسٌ طويل وممير. يتذكر الكثيرون أعمال العنف والاقتتال الداخلي التي سبقت وأعقبت سيطرة حماس على قطاع غزة في العام 2007. لكن السابقة أُرسيَت بمقتل أربعة عشر متظاهراً أعزل من حماس على أيدي عناصر فتح في شرطة السلطة الفلسطينية في تشرين الثاني/نوفمبر 1994، بعد أشهر قليلة على إنشاء هذه السلطة وأجهزتها الأمنية.

والمخاطر أكبر من ذلك حتى، لأن لدى مصر والإمارات من الأسباب ما يدفع كلاً منهما إلى تحقيق أجندته الخاصة في غزة: فهما تضعان حماس في الخانة نفسها مع جماعة الإخوان المسلمين، التي تخوضان معها حرباً ضروساً. وستسعى الإمارات بلا شك إلى تعزيز حظوظ حليفها المقرب، الرئيس السابق لجهاز الأمن الوقائي في غزة، والقيادي السابق في فتح، محمد دحلان، الذي لديه أتباعٌ في القطاع، بمن فيهم أبناء بعض العشائر التي اشتبكت مع حماس مؤخراً.

ولذا، إن الانتشار المتنازع عليه لقوات عربية أو قوات تابعة للسلطة الفلسطينية سيؤدي، على نحو شبه مؤكد، إلى مفاقمة الانقسام السياسي والتدهور الاجتماعي في غزة، ناهيك عن تداعيات محتملة قد تطل الفلسطينيين في الضفة الغربية. وقد ظهرت بالفعل لمحات من عنف العصابات والعشائر في غزة نتيجة الضعف الذي أصاب شرطة حماس وتراجع سيطرتها الأمنية العامة. الواقع أن غزة قد تتحوّل إلى هايتي البحر المتوسط، إذا ما أثبّع النهج الذي تنادي به إدارة بايدن. ومن المرجح جداً أن يمتد النزاع أيضاً إلى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، التي تشهد منذ سنوات صراعاً ثلاثياً تنخرط فيه حماس وفصائل إسلامية أخرى والجناحان المتنافسان في فتح، المواليان لكلٍ من دحلان ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس. فسبق أن هزّت مخيم عين الحلوة، أكبر هذه المخيمات، اشتباكاتٌ خلّفت 28 قتيلاً في صيف العام 2023، أي قبل فترة وجيزة من أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر.

قسم الترجمة Department of Translation

الائتلاف الوطني لقوى
الثورة و المعارضة السورية



National Coalition of Syrian
Revolution and Opposition Forces

الأمانة العامة

زد على ذلك أن وضع غزة تحت أي سيطرة عسكرية أجنبية في ظل غياب خارطة طريق واضحة لإقامة دولة فلسطينية سيُمكن إسرائيل من ترسيخ استعمارها الاستيطاني للضفة الغربية بمزيد من الحصانة. لقد أظهرت إدارة بايدن والدول الحليفة، مثل المملكة المتحدة والحكومات الأوروبية الرئيسة، سواء بأفعالها أو بتقاعسها، أنها لن تتخذ إلا أكثر الإجراءات رمزية لمواجهة الدور المكشوف للحكومة الإسرائيلية والجيش في مساعدة وتشجيع المستوطنين المسلّحين، بمن فيهم وحدات ميليشيات المستوطنين الرسمية وكتيبة المستوطنين المنشأة رسميًا في القوات المسلحة الإسرائيلية، الذين ساهموا في قتل ما يقرب من 500 فلسطيني في الضفة الغربية منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. من شأن المزيد من الاعتداءات في الضفة الغربية أن يؤجج التوترات في غزة إلى درجة الغليان، وهو ما سيفترض بقوة حفظ السلام العربية أو الدولية أن تعمل على كبحه.

لا يمكن تنفيذ عملية عسكرية "احتوائية" في غزة في ظل هذه الظروف، كما بات الجيش الإسرائيلي نفسه يدرك، فما بالك بتحقيق حفظ السلام بشكل موثوق. لقد كانت السلطة الفلسطينية عقلانية في رفضها الانجرار إلى حفظ أمن غزة من دون الحصول على ضمانات بإطلاق مسار دبلوماسي مُجدٍ يفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية. إذ يُنظر أصلاً إلى قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية بأنها تضطلع بدور مماثل للدور الذي ستولّاه القوة العربية أو الدولية المقترحة لحفظ السلام في غزة، وهو تهدئة المواطنين المحبطين من استمرار تراجع آفاق إقامة الدولة، والراخين تحت تهديد مستوطنين يزدادون عنفًا، يزودهم الجيش الإسرائيلي بالسلاح والحماية.

سيكون من الحكمة أن تصرّ الدول العربية التي يُطلب منها المشاركة في قوات حفظ السلام في غزة على إطلاق مسارٍ مباشرٍ يؤدي إلى إقامة الدولة الفلسطينية، كضمانة أساسية لمصالحها السياسية والأمنية. وقد مهّدت أيرلندا والنرويج وإسبانيا الطريق لذلك عبر الاعتراف بدولة فلسطينية تتمتع بكامل الحقوق والواجبات التي تتمتع بها الدول المستقلة. فما لم تكن هذه المقاربة جزءاً لا يتجزأ من تفويض قوة حفظ السلام، يجب أن ترفض الدول العربية الاضطلاع بدورٍ في حفظ السلام بوساطة أميركية. وسيكون من الأجدي لهذه الدول أيضاً أن تصرّ على عدم نشر أيٍّ من قواتها ما لم تنشر الولايات المتحدة والحكومات الأوروبية الكبرى التي تروّج لفكرة حفظ السلام فيما ترفض الاعتراف بالدولة الفلسطينية، جنودها على الأرض أيضاً. ثم على الأميركيين والأوروبيين أن يقدموا تعهدات صارمة بعدم سحب قواتهم من دون موافقة شركائهم العرب في مهمة حفظ السلام. هذا درس لا نزال نتذكّره جيّداً بعد الانسحاب السريع لقوة حفظ السلام متعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة، التي نُشرت في لبنان في العام 1982، وتلا الانسحاب ارتكاب مجزرة مخيبي صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين في بيروت.

لقد شنت إسرائيل اجتياحها البري لغزة من دون أدنى فكرة عما يمكن أن تفعله بالقطاع أو سكانه بعد ذلك، وأصبحت تدرك الآن أنها محكومة بخوض صراعٍ منخفض الحدّة على المدى الطويل. ولن تحقّق قوة عربية أو دولية نتيجة أفضل، بل ستريح ببساطة إسرائيل بتولّيها زمام أوضاعٍ غير مستقرة، لن تكون لها فرصةٌ لحلّها أكثر ممّا لإسرائيل. إن توسّط إدارة بايدن في نشر قوات على الأرض وفقاً للشروط التي تقترحها يجعلها مذنبّةً في تعريض حلفائها وأصدقائها للخطر عمداً. وطالما أن عنف المستوطنين الإسرائيليين المتطرّف برعاية الدولة يتواصل في الضفة الغربية بلا رادع، لن يخدم هذا التدبير برمته سوى نتيجة واحدة، وهي تفكيك فلسطين بالكامل. صحيحٌ أن الولايات المتحدة لم تكن يوماً وسيطاً نزيهاً في هذا الصراع، إلّا أن بايدن سيحوّل بذلك دورها إلى دور قتالي مباشر في المعركة المستمرة منذ عقود لمنع إنشاء دولة فلسطينية. إن لم تُوفّر الظروف اللازمة لمنح الفلسطينيين دولتهم، فعلى الولايات المتحدة والدول العربية الحليفة التي تنادي بحفظ السلام في غزة وتمنع في الوقت نفسه إقامة الدولة الفلسطينية، أن تتحمّل بالكامل مسؤولية فكرتها هذه، كما مسؤولية التعامل مع العواقب المترتبة عنها.

المصدر: كارنيغي



الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية
National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces